

به والحسين لما يتعلق بالافعال الاضمارية والعلم ما ثبت بلا اختيار يمكن  
وقعت متاهدة على من ادعى النبوة وظهر المحرم بان شاهد كلامه الدعوة  
وظهور المحرم فلم ينفه عن ذلك اي عن وقوع مشاهدة العلم بصحة  
ويغسد معقولته للزم والفاعل العلم وذهب امام الحرمين وعونه الى انه  
من قبيل الكلام النفسي وعبارته في الارشاد ثم التصديق على الخفيين كلام النفسي  
ولكن لا يثبت اللاحق العلم فانا اوضحنا ان كلام النفسي يثبت على حسب الاعتقاد  
التي قال صاحب الغنيم اختلج جواب الشيخ ابي الحسن الاشعري في معنى  
التصديق الذي هو تمام حقيقته الايمان عنده فقال مرة وهو المحرف بوجه  
ثم والاهية وقوم وقال مرة التصديق قوة النفس غير انه ينفي المعرفة  
ولا يبعد دونها وهذا الثاني وقارنناه القاسي ابو عبد الباقي فان التصديق  
والكذب والصدق والكذب بالاقوال اجوز من بالعلوم والمعارف ثم يعبر عن  
تصديق القلب باللسان انتهى وظاهر عبارة الشيخ ابي الحسن المستقلة عن انفا  
انه اي التصديق كلام النفسي مشروط بالمعرفة بل من عدمها عدمه ولان  
الاستسلام الباطن انما يحصل بعد حصول المعرفة اعني ادراك مطابقتها وعوي  
البي علمه للواقع اي تجليها للقلب وانكشافها ويحتمل انه اي التصديق فهو  
المجموع المركب فهو من المعرفة ومن ذلك الكلام النفسي فيكون كل سفيرا كما  
فلا بد من تحقيق الايمان على كلا الاحتمالين في عبارة الشيخ ابي الحسن من المعرفة  
اعني ادراك مطابقتها للواقع ومن امر اخر هو الاستسلام الباطن  
والانقياد لغيره والامر والواهي المستلزم ذكر الاستسلام والانقياد للاجل  
اي لاجل الادلة وعدم الاستغناء باوامرهم ونواهيهم وهذا الاستسلام الباطن  
وبعبارة اخرى كلامه على الايمان والاسلام هو المراد بجمع النفسي ولما قلنا انه لا بد

مع المعرفة من الاضمار وهو الاستسلام الباطن لما ذكرنا في امر من ثبوت محو ذلك العلم في اي  
الانصاف فيما في الكفر من انقضى بها كما في بيان ومن ثبوت محو المعرفة بلا كسب  
واختيارية وبلا قصد اليه كما في تشييده عن وقعت مشاهدة من ادعى النبوة وظهر  
المحرم ومع هذا ايا مع لونه يثبت بلا كسب واختيار فيه وبلا قصد اليه يتعلق ظاهر  
التكليف نحو قوله تعالى علم انه لا اله الا الله والمراد بالتكليف بفعل اسبابه من القصد الى النظر  
في انوار القدرة الدالة على الوجود والوحدانية وتوجيه الحواس اليها وترتيب المقررات اليها  
فمن ذلك على الوجه المودى الى المقصود حتى لو وقع العلم لاشان دفعا من غير ترتيب  
مقدمات احتاج من وقع له ذلك الى تحصيله اي ذلك العلم مرة اخرى كسبا على ما هو  
ظاهر لبعضهم كالمولى سعد الدين في شرح المقاصد فانه قال ان حصول هذا التصديق قد  
يكون بالكسب اي مباحث الاسباب الاختيارية كالفناء الذهن وصف النظر وتوجيه الحواس  
وما اشبه ذلك وقد يكون بدونها ونوع عليه لصوره فعد ان الشبه طامة والمأمور به يجب  
ان يكون من القسم الاول ثم قال لا يفهم من نسبة الصدق الى المتكلم في القلب سواء اذ عازة وقوله  
وذلك كنهذا المعنى اعني كون المتكلم صادقا من غير ان يتصور هناك فعل وانما يترجم من القلب  
ويقطع ان هذا كيفية للنفس فتحصل بالكسب والاختيار وبمباشرة الاستبان وقد تحصل  
بدونها فغاية الامران بشرط قسمها يعتبر في الايمان ان يكون تحصيله بالاختيار على احو  
قاعدة المأمور به انتهى وظاهر كما قال المؤلف عدم الاكتفاء بحصوله دون كسب وفيه كما  
قال المؤلف نظر لان حصول الاستسلام والانقياد بعد حصول العلم الذي حصوله المقصود  
مفرض عن استحصالي تقاطع الوسيلة الموصلة اليه فلا وجه لعدم الاكتفاء بالعلم الذي بل  
الوجه انه اذ حصل كذلك اي دفعا في ضم ذلك الامر الاخر من الانقياد اليه وذلك  
التكليفات ان المعاطة سببا في العلم انما هو ان يحصل له العلم فاذا حصل هو اي العلم  
سقط ما وجوبه لاجله اي لاجل حصوله لانه لا معنى لتعاطي وسيلة لاجل مقصود

سنة  
كلام

Copyrighted material